الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

779 مليار دولار عجز ميزانية أميركا.. الأعلى منذ 2012

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية أن عجز الموازنة بلغ 779 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر، وهو الأعلى منذ 2012، بزيادة 113 مليار دولار، مقارنة بالعام السابق. ويمثل العجز 3,9٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 3,5٪ في العام المالي 2017، بحسب التقرير. وازدادت العائدات قليلا لأسباب منها مدفوعات ضرائب أعلى خصوصا من أشخاص قابلتها «دفعات صافية أقل لضرائب الدخل الخاصة بالشركات»، بحسب وزارة الخزانة، وفقا لوكالة «فرانس برس». وارتفعت النفقات بمقدار 127 مليار دولار، وكان أكبرها من وزارة الخزانة، بسبب كلفة خدمة الدين.

توقعت 2,88 سهم من الأهلي المتحد لكل سهم من «بيتك» كمعامل للصفقة

هيرميس: «بيتك» في حاجة ماسة لصفقة الاندماج

علاء مجيد

حددت شركة أبحاث هيرميس سعر صفقة اندماج بيت التمويل الكويتي والأهلي المتحد البحريني عند 2,88 سهم من المتحد البحريني مقابل سهم واحد من أسهم بيتك. بناء على تقييم سعر سهم الأهلي المتحد البحريني بزيادة 10٪ عن سعر إغلاق السهم في 10 أكتوبر الماضي ببورصة الكويت عند 205 فلوس وهو ما سيكون مقبولا من طرف بيتك بحسب وصف التقرير نتيجة حاجة بيتك للاندماج.

وحدد التقرير السعر العادل لسهم بيت التمويل الكويتي عند 610 فلوس بفارق 3٪ فقط عن القيمة السوقية البالغة 590 فلسا للسهم.

وقالت هيرميس إن بيت التمويل الكويتي لديه حاجة ماسة لصفقة الاندماج بحسب وصف الإدارة لفريق شركة الأبحاث، وارجع بيتك ذلك إلى وصول البنك الى مرحلة التشبع وعدم القدرة على الاستمرار في خفض النفقات التشغيلية المرتفعة بعد سنوات من خفض التكلفة، حيث تم الوصول لمرحلة عدم تأثر العائد على حقوق المساهمين بأي تخفيضات في الوضع الحالي وهو ما يؤكد ضرورة الاندماج وحيويته لبيتك.

وتوقع التقرير أن يكون لهيكل ملكية الأهلي المتحد دور مؤثر في إنهاء الصفقة، حيث 65٪ من الأسهم مملوكة لهيئات وشركات ومستثمرين كويتيين.

وأشار التقرير إلى أن الاهلي المتحد البحريني يتفوق على بيتك في المؤشرات المالية وسيؤدي الى تحسن تلك المؤشرات لبيتك بعد الاندماج، حيث يصل العائد على الأصول للبنك البحريني الى 2٪ فيما يبلغ 1,1٪ لبيتك والعائد على حقوق المساهمين للمتحد البحريني عند 16,6٪ بفارق كبير عن عائد بيتك البالغ 9,7٪.

وأكد التقرير أن إدارة بيتك تهدف الى تعظيم الربحية وزيادة العائد على حقوق المساهمين وهو ما يجعل البنك في احتياج شديد لتلك الصفقة. وعلقت هيرميس بأن ربحية سهم البنك بعد الاندماج سوف تتحسن تراكميا ويظهر ذلك التأثير في 2019 ــ 2020 فيما سيكون الوضع حياديا فيما يخص العائد على حقوق المساهمين في الأجل القصير.

وعلى الرغم من وجود المقر الرئيسي للأهلي المتحد في البحرين، إلا ان الاندماج سيزيد من حصة بيتك السوقية في الكويت بشكل كبير، حيث تمثل وحدة الكويت 48٪ من اجمالي قروض الأهلي المتحد و25٪ من أرباحه كما بنهاية العام الماضي.

وتوقعت هيرميس أن يؤثر الاندماج إيجابا على أرباح بيتك والأهلي المتحد المستقبلية، حيث كانت التوقعات قبل الاندماج أن يحقق البنكان أرباحا تصل مجموعها الى 420 مليون دينار في 2019 تزداد في حالة الاندماج الى 429 مليون دينار وتصل إلى 478 مليون دينار في 2020 وهو ما يعني أن الاندماج سيضيف 9 ملايين دينار إلى الأرباح الإجمالية للبنكين سنويا خلال العامين المقبلين.

خفض نفقات «بيتك» لم يعد له أثر إيجابي والصفقة تنمو بالربحية والعائد على حقوق المساهمين

بدعم من زيادة الإنفاق الحكومي

الصقر: «الوطني» لديه نظرة متفائلة لنمو الاقتصاد الكويتي

عصام الصقر

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر أن الوطني لديه نظرة تفاؤلية بالنسبة لنمو الاقتصاد المحلي بسبب زيادة الحكومة للإنفاق الرأسمالي، مؤكدا على انعكاس ذلك ايجابا على البيئة التشغيلية للبنوك خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط وتزايد وتيرة تسليم المشروعات والعدد الكبير من المشروعات قيد التنفيذ.

وجاءت تصريحات الصقر خلال مؤتمر المحللين الماليين للتعليق على النتائج المالية للربع الثالث من العام الحالي بحضور رئيس المجموعة المالية للوطني جيم ميرفي ورئيس علاقات المستثمرين أمير حنا.

وردا على سؤال حول توقعاته لإصدار قانون الدين العام أشار الصقر الى ان القانون ستتم مناقشته في دورة الانعقاد المقبلة متوقعا ان يتم تمرير القانون والتصديق عليه من مجلس الأمة خلال ستة أشهر.

وعلى صعيد التوقعات المستقبلية للعمليات الخارجية، أشار الصقر الى توقعه ان تزداد مساهمة العمليات الخارجية في ارباح المجموعة خلال السنوات الخمس المقبلة لأكثر من 30٪.

وأرجع رئيس المجموعة المالية للوطني جيم ميرفي تراجع ايرادات الاستثمار في الربع الثالث الى تسجيل صافي خسارة ناتجة عن اعادة تصنيف شركة زميلة وظهور الخسائر بالقيمة العادلة بقائمة الايرادات الشاملة والسبب يرجع الى خسائر متراكمة في أسعار صرف العملات وتحديدا بنك Syariah Muamalat في إندونيسيا.

وأكد ميرفي ان مصروفات البنك كمجموعة ارتفعت 5,8٪ بسبب زيادتها بشكل كبير في الوحدات التي تشهد نموا وخاصة بنك بوبيان والوطني مصر أما باقي وحدات المجموعة تتميز بخصائص مختلفة لنمو المصروفات بالاضافة الى انفاق مصروفات هائلة خلال الفترة الماضية لاستبدال المنصة المصرفية الاساسية.

وتعليقاً على تراجع الودائع في الربع الثالث أشار ميرفي الى أن الوطني قام بالتخلص من بعض الودائع منذ بداية العام حيث تم استبعاد مصادر الايداعات وفقا لما يتماشى مع متطلبات تمويل اعمال البنك مع التركيز على الودائع الرئيسية للمجموعة حيث ارتفعت ودائع عملاء التجزئة بشكل واضح.

«التجارة»: 5,9 ملايين دينار الصادرات غير النفطية في سبتمبر الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أن قيمة الصادرات الكويتية المنشأ خلال سبتمبر الماضي بلغت نحو 5,9 ملايين دينار، مقابل 7,4 ملايين دينار سبتمبر العام الماضي.

وقالت الوزارة في بيان صحافي إن الصادرات للدول الخليجية بلغت 3,1 ملايين دينار، ولدول آسيا 417 ألف دينار مقابل 2,9 مليون دينار سبتمبر العام الماضي، وافريقيا مليون دينار محافظا على الرقم نفسه العام الماضي، وأوروبا 1,3 مليون دينار، مقابل 3,3 ملايين دينار سبتمبر العام الماضي.

وأضافت أن قيمة إجمالي الصادرات إلى الدول العربية غير الخليجية بلغت 1,5 مليون دينار، مقابل 2,1 مليون خلال الشهر ذاته من العام الماضي، توزعت على الأردن 373 ألف دينار والجزائر 290 ألف دينار، وتونس 256 ألف دينار، ولبنان 232 ألف دينار واليمن 208 آلاف دينار ومصر 194 ألف دينار وموريتانيا 23,137 ألف دينار والسودان 9,421 دينارا.

وأوضحت أن قيمة الصادرات للدول الخليجية بلغت في سبتمبر الماضي 2,9 مليون دينار، حيث احتل المرتبة الاولى قطر بـ 967 الف دينار، تلتها الإمارات بـ 395 ألف دينار، ثم السعودية 133 ألف دينار فسلطنة عمان 108 آلاف دينار، واخيرا البحرين 24 ألف دينار.

وحول أكثر 10 دول استيرادا للمنتجات الوطنية الكويتية، قالت الوزارة إن العراق جاء في الصدارة بـ 1,3 مليون دينار، رغم تراجعه عن العام الماضي في الشهر ذاته بنسبة 13,4٪ حيث كان 1,7 مليون دينار، مبينة أن قطر جاءت في المرتبة الثانية بـ 967 ألف دينار، ثم بلجيكا بـ462 ألف دينار التي حققت الصادرات الكويتية إليها ارتفاعا 28٪ بعد ان كانت 258 ألفا العام الماضي.

وأشارت إلى أن الإمارات جاءت في المرتبة الرابعة بـ 395 ألف دينار تلتها الأردن في المرتبة الخامسة بـ 373 ألف دينار متراجعة 40,5٪ عن الشهر ذاته العام الماضي، حيث كانت 882 ألف دينار، لافتة إلى أن إيطاليا جاءت في المرتبة السادسة بـ360 ألف دينار وتراجعت أيضا 46٪ مقارنة بالشهر ذاته العام الماضي الذي بلغت فيه 983 ألف دينار.

وتابعت الوزارة بأن الجزائر حلت سابعة بـ290 ألف دينار مرتفعة 6٪ عن الشهر ذاته العام الماضي الذي كانت فيه 254 ألفا، ثم تونس ثامنا بـ256 ألفا مرتفعة 40٪ من 109 آلاف الشهر ذاته العام الماضي، ولبنان تاسعا بـ 232 ألف دينار متراجعة 7٪ عن الشهر ذاته العام الماضي، حيث كانت 272 ألفا، وأخيرا تركيا بـ 222 ألف دينار متراجعة 14٪ من

بدءاً من الربع الثالث واستباقاً للتطبيق الكامل في 2019

البنوك بدأت فعلياً تطبيق IFRS9 على القروض المتعثرة

محمود فاروق

قالت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» إن البنوك الكويتية بدأت في تطبيق معيار IFRS9 على القروض المتعثرة، وذلك بناء على تعليمات من بنك الكويت المركزي تفيد بتجنيب مخصصات محددة على بعض التسهيلات الائتمانية التي يتأكد تعثرها والتي تصنف وفقا لمعيار IFRS9 ضمن المرحلة الثانية وهي الأكثر عرضة للمخاطر الائتمانية.

وأوضحت المصادر أن بنوكا كويتية بدأت في عملية التطبيق الجزئي اعتبارا من الربع الثالث الحالي وذلك استباقا للتطبيق الكامل مطلع العام المقبل، وذلك تحسبا لاي معوقات أو استفسارات تتعلق بآلية التطبيق، حيث فتح بنك الكويتي المركزي قناة اتصال مباشر مع البنوك تتعلق بالاستفسارات التي تتعلق بهذا الملف الذي شهد خلال الفترة الأخيرة الكثير من الجدل والاستفسارات لدى البنوك الكويتية.

وبسؤال المصادر عن الآثار الأولية لتطبيق المعيار على القروض، قالت ان التطبيق أدى لزيادة ملحوظة بالمخصصات المحددة وانخفاض العامة.

ويطالب معيار IFRS9 البنوك بتصنيف أدواتها المالية في واحدة من ثلاث مراحل، بحسب الجودة الائتمانية:

1 ـ المرحلة الأولى التي تتعلق بالأدوات المالية العاملة، وتشمل الأدوات المالية والائتمان العامل الذي لا يشهد تعثرا ويكون المخصص عبارة عن مبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على 12 شهرا مقبلة أو قيمة التعثر المتوقعة خلال تلك الفترة.

2 ـ المرحلة الثانية بشأن الأدوات المالية ضعيفة الأداء، ففي حال ارتفاع المخاطر الائتمانية والتعثر في السداد بأن يتم عدم سداد الأقساط المطلوبة لمدة 30 يوما يتم تحويل الائتمان من المرحلة الأولى الى الثانية ويكون المخصص في تلك الحالية مبلغا يعادل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الائتمان أو الأداة المالية.

3 ـ المرحلة الثالثة وهي التي تتعلق بالأدوات المالية المتعثرة، ففي حال انخفاض قيمة الأداة المالية أو تعثر سداد الائتمان بشكل واضح ومستمر فإن البنوك مطالبة بالاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على مدى العمر.

وتطبق البنوك الكويتية المعيار 39 للمحاسبة الدولية، إضافة إلى تعليمات بنك الكويت المركزي والتي تلزمها بنوعين من المخصصات وهي مخصصات عامة يتم احتسابها وفقا للوائح بنك الكويت المركزي بحيث يتم تجنيب مخصصات بنسبة 1٪ من قيمة التسهيلات النقدية و0,5٪ من التسهيلات غير النقدية ـ تجنيب مخصصات مقابل القروض التي تعثرت والأدوات المالية التي انخفضت قيمتها السوقية بشكل كبير.

وارتفعت مخصصات البنوك في النصف الأول 2018 من العام الحالي إلى 399,4 مليون دينار بنمو بلغت نسبته نحو 18,6٪، مقارنة بالفترة ذاتها من 2017، التي بلغت مخصصاتها 336,6 مليون دينار.

وبلغت قيمة المخصصات المستقطعة في الربع الثاني 2018 نحو 233,8 مليون دينار بنمو 41,1٪، مقارنة بالربع الأول الذي سجل 165,6 مليونا، وبنسبة نمو بلغت 65,8٪، مقارنة بالربع الأخير 2017 الذي سجل 141 مليون دينار.

وتعادل مخصصات النصف الأول 2018 نحو 87,7٪ من إجمالي أرباح القطاع المصرفي البالغة 455,4 مليون دينار، علما بأن المخصصات تستقطع مباشرة من الأرباح الصافية وترد اليها في حالة سداد أو تسوية القروض المتعثرة.

خلال 15 عاماً الماضية وتركز أغلبها في البحرين والإمارات ومصر والسعودية وعمان

29 مليار دولار استثمارات الشركات العقارية الكويتية الخارجية

توقعت شركة مدن الأهلية العقارية أن يتواصل النمو في حجم استثمارات الشركات الكويتية في العقارات الخارجية مع ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة مع ترجيحات بأن تتجه الشركات العقارية الكويتية المستثمرة في الخارج إلى إعادة هيكلة استثماراتها جغرافيا وقطاعيا وخصوصا بعد التطورات التي شهدتها الدول المستقبلة الرئيسية للاستثمارات العقارية في الفترة الأخيرة.

وأرجعت الشركة في تقرير متخصص عن استثمارات الشركات الكويتية في قطاع العقار في دول المنطقة والعالم خلال الفترة بين عامي 2003 و2017 نمو الاستثمار الكويتي في العقارات الخارجية إلى عدة أسباب منها رغبة الشركات في تنويع المخاطر قطاعيا وجغرافيا وتفضيل الاستثمار في الأصول الثابتة التي تتميز بمقاومة أكبر للأزمات الاقتصادية مثل اقتناء العقارات المدرة والاستفادة من إيراداتها، فضلا عن أن هذا النوع من الاستثمار أحد أهم قنوات الاستثمار الآمن والأقل خطرا في حال مقارنتها مع غيرها من القنوات الأخرى.

وأوضحت الشركة في تقريرها أن التطورات التي شهدتها بعض الدول وخصوصا في مجال أسعار الصرف والسياسات الضريبية وتغير مستويات المخاطر يعد من أهم الأسباب التي ستدفع الشركات المحلية إلى اعادة النظر في سياساتها الاستثمارية الخارجية.

وأشار التقرير إلى وجود تراجع نسبي للاستثمار العربي بشكل عام في قطاع العقار في الولايات المتحدة وفي المقابل نمو الاستثمارات في أوروبا وآسيا ودول المنطقة لاسيما مع وجود سياسات أكثر انفتاحا في مجال الاستثمار في العقارات في تلك المناطق ولاسيما أوروبا بشكل عام، بعد أن كانت مقتصرة على مدن بعينها وأبرزها «لندن» و«باريس» و«مدريد».

وأضاف التقرير أن التقديرات تشير إلى أن هناك 36 شركة كويتية غالبيتها مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية نفذت استثمارات في 55 مشروعا خارجيا خلال السنوات الـ 15 الماضية بإجمالي تكلفة استثمارية تبلغ 29 مليار دولار.

وأشار التقرير إلى أن غالبية تلك المشروعات تم تنفيذها في الدول العربية بإجمالي 44 مشروعاً وبنسبة 80٪ من الإجمالي وذلك عبر 36 شركة كويتية وبإجمالي تكلفة استثمارية تقدر بنحو 27 مليار دولار وبحصة تبلغ 73٪ من مجمل تكلفة المشروعات العقارية في الخارج.

وذكر التقرير أن مشروعات المنطقة تم تنفيذها في 13 دولة عربية وتركزت بالأساس في 6 دول هي البحرين والإمارات وسورية ومصر والسعودية وسلطنة عمان، فيما شملت المشروعات الدولية دولا مثل تركيا والمملكة المتحدة وكندا والبوسنة والهرسك والمجر ومالطة والهند وتايلند.

ويرى التقرير أن الاستثمارات العقارية الكويتية تركزت خلال السنوات القليلة الماضية في الوجهات السياحية التقليدية للسياح الكويتيين وخصوصا الوجهات التي تسمح بتملك الأجانب للعقار فيها، كما تركزت المشروعات الكويتية في المدن الرئيسية في تلك البلدان.

ويتوقع التقرير أن يستمر تركز الاستثمارات العقارية حول العالم في المدن الرئيسية التي نمت قيمة عقاراتها خلال العشر سنوات الماضية بنسب تفوق الزيادة في العقارات في القرى والمدن الصغيرة والبلدات والصحاري، حيث حصدت مدن «لندن» و«نيويورك» و«باريس» و«طوكيو» نحو 20٪ من حجم الاستثمارات العالمية العقارية في أبرز 30 مدينة حول العالم خلال الأعوام الخمسة الأخيرة.

وأضاف التقرير أن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتوقع بلوغ حجم الاستثمار في العقارات في المدن الثلاثين الأبرز على مستوى العالم قرابة التريليون دولار عام 2020، وأن تبلغ التعاملات على العقارات في تلك المدن قرابة 5 تريليونات دولار خلال 5 أعوام.

وأشار التقرير إلى أن الأسواق العقارية للمدن في الدول الناشئة في دول مثل الصين والهند وبعض دول أوروبا الشرقية والشرق الأوسط تشهد معدلات ربحية اعلى من نظيراتها في الدول المتقدمة، كما أنها تستقطب استثمارات متزايدة بمعدلات نمو أسرع تعزز استمرار النمو في الربحية خلال